محدودا بالاسلحة والقوات المسلحة .

اما النقطة السادسة من البند نفسه فتشير الى السماح للقوات الجوية بالعمل ضمن خطوطها دون تدخل من الجانب الاخر . وهذا يعني ان طائرات الاستطلاع المتطورة القادرة على تصوير الخطوط والمواقع الدفاعية من ارتفاعات عالية ومسافات بعيدة تستطيع مراقبة مواقع الطرف الاخر وهي محلقة فوق اراضيها دون ان تتعرض لضربات الصواريخ ارض — جو القادرة على اسقاطها حتى ولو كانت محلقة على خط يبعد عن الجبهة مسافة ٢٥—٣٠ كيلومترا .

فاذا ما تجاوزنا البند (ج) باعتباره بندا عمليا يتعلق بالاجتماعات والمراحل ، واردنا تحليل البند (ب) وجدنا ان التحليل مرتبط مباشرة بالبند (د) الذي يعتبر الاتفاق خطوة نحو سلام عادل ودائم وفق قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الذي ينص على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ . وهذا يعني ان اسرائيل ستقوم بجميع الخطوات التي تكفل ازالة أسباب التوتر في المنطقة وتخلق المناخ الملائم للسلام العادل الدائم !! والنظر الى البند (ب) مع تفاؤل بتطبيق البند (د) ، او بالاحرى تفاؤل بقدرة الولايات المتحدة على دفع اسرائيل نحو هذا التطبيق ، يوصلنا الى نتائج مختلفة كل الاختلاف عن النتائج التي يمكن التوصل اليها عند النظر الى البند (ب) مع الايمان بعدم رغبة الولايات المتحدة في اجبار اسرائيل على تطبيق البند (د) الذي سيحجّم الدولة الصهيونية ويجعلها « دولة ـ عبء » على الامبريالية بعد ان كانت « دولة قاعدة » للامبريالية . لان أي فصل للقوات العربية — الاسرائيلية المتجابهة لا يعقبه انسحاب اسرائيلي وفق جدول زمني محدد ولا يكون جزءا من حل شامل يعني ان اتفاق الفصل عبارة عن عمل عسكري — تقني مقطوع الجذور يتسم بالسلبيات التالية :

١ — انه يخلص القوات الاسرائيلية المتورطة في جيب الدفرسوار من حرب منهكة طويلة الامد تستنزف قواها المادية والمعنوية وتعرضها للاصابة « بمرض الخنادق » الذي يحرمها من قدراتها الحركية ، ويقلبها من قوات تعرضية هجومية الى قوات دفاعية هدفها التشبث بالارض ، وصد الهجمات ، والحفاظ على البقاء . خاصة وان حرب الاستنزاف التي تعرضت لها هذه القوات بعد وقف القتال في تشرين الاول ١٩٧٣ مختلفة كل الاختلاف عن حرب الاستنزاف الماضية (١٩٦٨ — ١٩٧٠) . وقد ذكر اللواء حسن جريدلي رئيس هيئة العمليات للقوات المصرية المسلحة في لقائه مع المغتربين المصريين في ١٩٧٤/١/٢ « ان هدفنا هو وضع القوات الاسرائيلية في الوضع الذي تقف فيه بكامل احتياجاتها وشبابها لان هذا يؤدي الى توقف اقتصادها واستنزاف كامل لها » . ولا ينطبق وضع الاستنزاف هذا على القوات المصرية ، فلقد اعتادت هذه القوات على البقاء طويلا في مجابهة العدو ، ولاءمت نفسها مع حرب الاستنزاف طويلة الامد . أما وجود قواتها المسلحة في حالة التعبئة التامة فما هو الا امتداد لوضعها منذ حرب ١٩٦٧. ولا تؤثر التعبئة العسكرية بشريا على الاقتصاد المصري الذي لا يشكو بشكل خاص (على عكس الاسرائيليين) من نقص اليد العاملة بالنسبة لفرص العمل . وبالرغم من خسائر المصريين البشرية خلال حرب الاستنزاف الجديدة (لان كل اشتباك يعني وقوع خسائر بين الطرفين) فان العمق البشري المصري وما يدعمه من عمق بشري عربي قادر على امتصاص الخسائر البشرية بشكل لا يمكن لعمق اسرائيل البشري الضعيف احتماله . فاذا أضفنا الى ذلك قرب الجبهة المصرية من قواعدها الخلفية وقصر خطوط مواصلاتها واحتمالات تزايد الحشد العربي مع طول مدة المجابهة نظرا لاهمية عامل الزمن بالنسبة لتعبئة القوات العربية (الجزائرية والليبية والمغربية والسودانية) وانتقالها من العمق الاستراتيجي الى العمق العملياتي ، وقارنا كل ذلك مع طول خطوط مواصلات الاسرائيليين وبعد قواعدهم الخلفية واضطرارهم الى اجراء الحشد البشري الكامل مقابل الحشد المصري الجزئي تصورنا مدى الاختلاف في تأثير حرب الاستنزاف هذه على الطرفين المتجابهين .

ولقد عبر ايغال آلون نائب رئيسة وزراء العدو عن هذه النقطة عندما قال في معرض الحديث عن مزايا فصل القوات انه سيجعل « أي استئناف لحرب الاستنزاف امرا مستحيلا » (النهار ١٩٧٤/١/١٨) .

٢ — انه يجعل القوات الاسرائيلية المتمركزة على خط الممرات قادرة على اعادة تنظيم نفسها ، وخلق مواقع قوية تسمح بتخفيف عدد القوات